منطق المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية

The logicof national interest as a determinant of Turkish foreign policy towards theArabregion

تاريخ الارسال: 2019/10/22	تاريخ القبول: 2019/11/13	تاريخ النشر: 2020/01/08

ط.د. بوخاري محمد
جامعة الجزائر 3
Mohamed.boukhari@gmx.de

ملخص :

ساهم وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في تركيا سنة 2002 الى تحويل عقارب السياسة الخارجية التركية صوب العمق الاستراتيجي التركي التي تعتبر المنطقة العربية جزء مهم منه ، بعد ان ركزت اهتمامها في الفترة التي اعقبت انشاء الجمهورية التركية سنة 1923 اتجاه الغرب . هذا التوجه الجديد ادى الى اصلاح الصورة السلبية التكرية التي خلفتها السياسات الكمالية العلمانية المدعومة بالمؤسسة العسكرية لدى المجتمعات العربية ، كما ادت الى زيادة اهتمام العربي و التركي على السواء بالابحاث المرتبطة بكلا الجانبين ، كما تعالت مجموعة من الاصوات للباحثين العربي للاقتداء بالنموذج السياسي و الاقتصادي التركي للنهوض بالدول العربية . غير ان المتتبع لمسار السياسة الخارجية التركية منذ فك الارتباط بالمنطقة العربية يلاحظ ان زيادة الاهتمام التركي بالمنطقة العربية اقترن غالبا بالفترات التي تشهد فيها انقرة ازمات مثل الازمة القبرصية و صارعها مع اليونان و موقف الولايات المتحدة الامريكية و الدول الاوروبية منها او فيما يتعلق بتعنت الاتحاد الاوروبي بقبول ملفها للانظمام الى حضيرته ، ما يجعلها تتخذ مواقف تصب في صالح الجانب العربي في صراعه مع الكيان الصهيوني كعقاب للغرب باعتباره الحامي لهذا الكيان و ذلك على اختلاف الخلفيات الايديولوجية للاحزاب السياسية الحاكمة في تركيا بين اسلامية و علمانية . و عليه لابد على العرب ان يستوعبوا

فكرة ان تركيا قد رسمت مسارها الغربي ، و ان عليهم وضع استراتيجية عربية شاملة التي من شانها اعادة الوطن العربي الى وضعه الحقيقي في السياسات الاقليمية و الدولية و التي تمكنه من الدفاع على مصالحه القومية في ايطار متكافئ سواءا مع تركيا او غيرها.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية التركية،مبدأ المصلحة الوطنية ، العلاقات العربية التركية ، النظام السياسي الدولي و الإقليمي ،الواقع السياسي العربي .

Abstract:

the govermentsbelievedsince the establischment of the turkischrepublic in 1923 that the Approachtowards the westwill help them to acheivetheier national interest , consediring that the west is the only one representiong the cevilization , thisled the politicaldecision maker to focus the orientation of Turkish foreignpolicyintothis direction , by seecking to join the western melitary and political and economicorganizations and to proveits new destination and istdesire, they have had to show a rapprochement withisraiel and stand byitsside in itsconflictwith the Arabs, whichled to increase the gap between the towseides . but the followingpath of international and regionaleventspushed the turkishdecisionmakers to reconsider the oldapproachwhichdid not conducte to get the Western support in itscrisiswithGreece over the Cypruscrisis, thisled to direct itsforeignpolicytowards the Arab countries looking for a support in international organisations ,throughttaking a positive position towardthem in theirconflictaguainstisraeilduring the 1967 and 1974 wars and the americain invasion to irak in2003 if somesearchersthinkthatthis convergence is a logicresult due to the control of the secularelitesupported by military forces of the political system, but despite the series of constitutionalreforms, which the AKP hadtook , especiallythoseaffecting the military forces, whichconducte to reduceitsrole in politicaldesision, is the aim main to join the european union continued to be a

priority for the AKP and the relations withIsrael are stillcontinued till thisday . This leads us to concludethat the achievement of the Turkish national interestremainsstatic, despite the ideologicaldifferences of the rulingauthoritybetweensecular and Islamic, and the differenceisjust in the size of the impulse shown by eachideologyTherefore, itrequires the Arab side, which has been removedfromitshistoricrole, thusnegating all factors of success and developmentform as the strategic location, naturalresources and enormoushumanresources. It seeks to restore itsrole and position in the regional and international systems, whichwillconduct to an equal relations with Turks and non-Turks in a waythat serves the interests of each party in the framework of mutual respect .

Keywords: Turkish foreign policy, the principle of national interest, Arab-Turkish relations, international and regional political system, Arab political reality.

مقدمة:

أدت سيطرة النخب السياسية العلمانية المدعومة بالمؤسسة العسكرية الحامية للمبادئ الأتاتوركية منذ نشأة الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 إلى وضع حد للإرتباط التركي العربي الذي دام لأكثر من أربعة قرون تحت المظلة العثمانية ، وإلىإرساء مبادئ مشروع جديد يقتضي لتحقيق المصلحة الوطنية الإبحار بالسفينة التركيةإلى الشواطئ الغربية باعتبار هذه الأخيرة وحدها التي تمثل الحضارة . ما جعلها تقتدي بدساتيرها العلمانية وتسعى إلى الإنظمام إلى أحلافها العسكرية و منظماتها السياسية و الإقتصادية الذي تزامن والرغبة التركية الجديدة وما أملته الأوضاع الدولية في سياق التهويل بالخطر الشيوعي ، غير أن الأحداثالدولية و الاقليمية التي صاحبت هذا التوجه و التي أدت في بعض مراحلها إلى المساس بالمصالح التركية دفع بها إلى إعادة النظر في توجيه سياستها الخارجية خاصة اتجاه الدول العربية و ذلك على اختلاف الميولات الايديولوجية للنخب السياسية الحاكمة أملا منها في الحفاظ على موضع قدم في النظامين الدولي والإقليمي ، فهل يرتبط التقارب التركي العربي بوجود حكومات تركية ذات مرجعية إسلامية

في الحكم أم أن المصلحة الوطنية التركية تقتضي ذلك رغم التغير الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة ما يجعل هذا التقارب مرتبط بواقع إقليمي و دولي في ظرف زمني معين ينتهي بانتهاء مسبباته ، ما يجعل من إستغلال هذا الواقع تحقيقا للمصلحة الوطنية ، و بالتالي فإنه يرسم بذالك ملامح سلوك سياسي سلبي لأنقرة في علاقاتها الخارجية ، لأن الأصل في العلاقات بين الدول قائم على الإحترام المتبادل والمصالح المتبادلة ، و ليس على المساومة السلبية التي تقوم على اقتناص الفرص في ظل ظروف غير طبيعية لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب الطرف الآخر.

أولا : الأزمة القبرصية

تراكمت مجموعة من الدوافع و الفرص في آن واحد أمام انقرة لتجسيد المشروع التغريبي الجديد على أرض الواقع و الإنتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي لتجسيد هذاالمسعى،ما دفع بها الى تقديم طلب الإنظمام إلى الإتحاد الأوروبي في 21 جوان 1959 لتكون عضوا شريكا في السوق الاوروبية المشتركة ، و ان كانت هذه الخطوة تدخل في إيطار مشروعها التحديثي ، فإنها من ناحية أخرى تعبرعن رؤية النخبة السياسية الحاكمة في صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص و الذي يحتم عليها التواجد في كل المنظمات التي تنخرط فيها اليونان حتى لا تستخدم هذه الاخيرة تلك المؤسسات الدولية و الإقليمية ضدها لتحقيق أهدافها في الجزيرة . ما دفع بها إلىالإسراع في تقديم طلب الشراكة ، و ذلك بعد مدة قصيرة – شهرين –من تقديم اليونان لطلبالشراكة في المجموعة الأوروبية وقد وافقت هذه الأخيرة على طلب تركيا بعد سنتين من موافقتها لطلب اليونان سنة 1961 من خلال اتفاق انقرة 12 سبتمبر 1963[1][2]. غير أن إنعكاسات الأزمة القبرصية الأولى 1963 – 1964 و الثانية سنة 1974أين وجدت نفسها في عزلة ليس فقط من قبل الدول الإشتراكية و بعض الدول العربية و إنما أيضا من طرف حلفائها من الدول الغربية و إسرائيل التي وقفت إلى جانب اليونان، حيثطالبت الولايات المتحدة الامريكية من تركيا إيقاف الإستعدادات العسكرية التي كانت بصدد التحضير لها سنة 1961 ، في حين إتخذت موقف أشد من سابقه في عام 1974 أين أعلن البيت الابيض عن حظر تزويد تركيا بالأسلحة إذا ما لم تسحب قواتها من قبرص [3]. ما دفع بها إلى توجيه عقارب

سياستها الخارجية صوب الدول العربية بحثا عن التأييد العربي في المحافل الدولية لتغليب ميزان القوى لصالحا .

مثلت هذه الأزمة تحديا كبيرا للإفتراضات التي قامت عليها السياسة الخارجية و الدفاعية التركية ، و دفع بها إلى إعادة النظر في توجهاتها باعتبار أن الولاء المطلق للمعسكر الغربي لم يضمن لها مصلحتها الوطنية ما دام الغرب وقف إلى جانب اليونان في الوقت الذي وقفت في الدول العربية إلى جانبها ، ما جعلها تنتهج ديبلوماسية مرنة في هذه المرحلة،و قد وجدت في حرب 1967 فرصة مناسبة لتجسيد هذا التوجه الجديد في سياستها الخارجية ، أين اتخذت مواقف تصب إلى جانب الموقف العربي في الصراع العربي – الإسرائيلي بعد أن كانت مواقفها اتجاه هذا الصراع تصب كلها في صالح إسرائيل و ذلك من خلال مجموعة من القرارات :

*معارضتها استخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف الشمال الأطلسي لإعادة تزويد إسرائيل بالسلاح

*بدأت بالإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما طالبت بضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب 1967 من خلال تأييدها للقررا الدولي رقم 242 الذي طالب القواة الإسرائيلية بالإنسحاب من الأراضي المحتلة .

*دعوتها إلى وجوب إيجاد حل كامل للقضية الفلسطينية على أساس أنها قضية شعب له حقوقه القومية

*أيدت القرار الدولي رقم 223 الذي طالب القوات الإسرائيلية الإنسحاب من الأراضي المحتلة أثناء حرب 1967 ، وأكد حق جميع دول المنطقة بالحياة داخل الحدود الآمنة المعترف بها.[4]

*كان لها موقف إيجابي من حرب أكتوبر 1973 ، حيث أيدت القرارات العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها قرار تشرين الثاني معتبرا الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. كما أبدت استعدادها لتوسيع صلاتها بالحركة الفلسطينية حيث اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية في جانفي 1975 باعتبارها الممثل الوحيد للفلسطينيين.[5]

إستفادة تركيا من موقفها هذا خاصة بعد لجوء الدول العربية إلى استعمال سلاح النفط للظغط على الدول الداعمة لإسرائيل و الذي ألحق أظراربالدول غير المنتجة للنفط

و منها تركيا ، حيث قامت الدول الخليجية و لاسيما العربية السعودية بإمداد تركيا بحاجياتها النفطية و بأسعار تفضيلية ، كما استفادة من اتخاذالجانب العربي موقفا مساندا لها خلال الأزمة القبرصية الثانية ، و كنتيجة لهاذا التقارب شهد عام 1976 إقامة علاقات ديبلوماسية تركية . خليجية لأول مرة مع قطر، الأمارات العربية المتحدة ، البحرين و عمان كما انظمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها عضوا كامل العضوية [6]

ثانيا : الصراع العربي الإسرائيلي و المصلحة الوطنية التركية

كان لهذا الصراع الأثر الكبير في توجيه السياسة الخارجية التركية إلى طرف على حساب الطرف الآخر تحقيقا لمصلحتها الوطنية ، فوقفت إلى الجانب العربي في حربي 1967 و 1973 مستعملة الورقة الإسرائيلية في الصراع العربي . الإسرائيلي ، من ناحية للظغط على الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية الحليفة و الداعمة للسياسات الاسرائيلية في المنطقة من أجل اتخاذ مواقف إيجابية لصالحها في صراعها مع اليونان على جزيرة قبرص ، و من ناحية أخرى لإرضاء الجانب العربي للحصول على الدعم اللازم لها في المحافل الدولية و الإقليمية ، و كذا الإستفادة من الفرص الإقتصادية التي كانت تتيحها لها الدول العربية خاصة النفطية منها في تلك الفترة . غير أن المرحلة التي أعقبت هذا الحدث و التي شهدت التناقص التدريجي في العلاقات الإقتصادية المربحة مع الدول العربية و تراجع أسعار النفط العالمية و اعتراف مصر بإسرائيل في معاهدة كامب ديفيد 1979 ، الذي أسس لبداية موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني ،و التي تنامت بعد ذلك في ايطار مسار السلام العربي – الإسرائيلي ، أين شرع طرفي الصراع في محادثات ثنائية مباشرة في مدريد سنة 1991 على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242-338 ، حيث رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23-11-1991 بانعقاد مؤتمر السلام و اعتبره خطوة على طريق السلام الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. [7]كما ساهم توقيع مؤتمر أوسلو في 13-09-1993 و اتفاقية وادي عربة 24 -10- 1994 و اعتراف مصر و الأردن و منظمة التحرير الفلسطينية قانونيا و واقعيا بالكيان الصهيوني عبر إتفاقيات السلام هذه ، و دخول دول متشددة مثل سوريا في مفاوضات التسوية مع إسرائيل ساهمت في جعل إقامة علاقات مع إسرائيل أمرا مشروعا ، و سهلت من عملية الإرتباط التركي بإسرائيل . و بذلك أصبحت العلاقات التركية . الإسرائيلية لا تمثل عقبة في طريق تحسين علاقاتها مع العرب[8]، ما أدىإلى إدراك أنقرةأن مصالحها القومية لم تعد تتطلب

منها أن تكون على درجة كبيرة من الحذر في ارتباطها مع الكيان الصهيوني ، كما أراح صانعي القرار في أنقرة من هم إجراء حسابات دقيقة و مطولة لكل خطوة يخطوها إزاء هذا الصراع خاصة و أنها كانت في كل مرة تجد نفسها في مأزق إرضاء طرف على حساب الآخر بما يخدم مصالحها الخاصة ، ما دفع بها إلىتجديدإهتمامهابعملية إعادة التقارب معه ، حيث تم إحياء إتفاق التبادل التجاري و استعادة التسنيق في المجال الأمني و الإستخباراتي و المعلوماتي سنة 1986 في مواجهة سوريا التي كانت ترى فيها تهديدا كبيرا لها بسبب لواء الإسكندرونة و دعم حزل العمال الكردستاني و الارمن و تقديم الدعم للقبارصة اليونانيين[9]و دفع بعجلة التكامل بينهما الى أبعد الحدود حيث توجت في 23 فيفري 1996 بالإتفاق الأمني – العسكري بين الجنرال ديفيد إفري و الجنرال سيفيك بير و الذي تزامن مع قبول اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوروبي ما يعيد إلى الاذهان صحة الفرضية القائلة بان التقارب التركي . الاسرائيلي مرتبط بمدى تطور الوضع التركي في عملية إنظمامه إلى الأسرة الأوروبية و العكس صحيح . و التي تمخضت عنها مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بتطوير التعاون الأمني و العسكري بين الطرفين في مجالات التدريب و تبادل المعلومات و إجراء المناورات العسكرية المشتركة و التصنيع الحربي المشترك و تحديث إسرائيل للعتاد العسكري التركي من طائرات و دبابات ، و في هذا الشأن تم توقيع إتفاق بقيمة 632 مليون دولار لتحديث الأجهزة الإلكترونية و أنظمة الملاحة و الردارات التركية[10]. هذا التتويج لم يأت من محض الصدفة و إنما جاء نتيجة لمحطات عديدة سبقت هذه الفترة ، فقد تعاملت المؤسسة العسكرية الحاكم الفعلي للبلاد مع هذا الموضوع بسرية تامة ، بداية من توقيع الحلف العسكري السري بين الطرفين سنة 1958 على إثر قيام الوحدة المصرية السورية 1958-1961 ، و ثورة العراق 1958 ، و إن كان هذا الحلف بالنسبة لاسرائيل واضح الملامح و الأهداف و هي التي تسعى ألى تقوية موقعها في المنطقة مقابل إضعاف الدول العربية ، حيث وجدت في تركيا السبيل الى ذلك خاصة في ظل توتر علاقاتها مع دول الجوار العربي سوريا و العراق ،فإنه مثل بالنسبة إلى تركيا تاكيدا لتوجهاتها الغربية التي جعلتها في موقع الدولة الغربية عن المنطقة شأنها في ذلك شان اسرائيل. أعقب التوقيع على هذا الحلف مجموعة من الإتفاقيات بداية من الإتفاق الأمني الذي بموجبه يتعاون الطرفان تعاونا شاملا بين المخابرات لدى الدولتين و الذي تطور لاحقا الى حلف ثلاثي ظم إلى جانبيهما إيران حيث أطلق عليه الحلف ذي الثلاث شعب ، و

قد سمح هذا الإتفاق لاسرائيل بتتبع نشاطات السوفييت في تركيا و دول الجوار و تدريب العملاء السريين الأتراك على فنون التجسس ، مقابل حصول إسرائيل على معلومات من تركيا على نوايا و مخططات العرب اتجاهها ، كما عمل الطرفان على التبادل غير المعلن للمعلومات حول أهدافهما المشتركة ضد الإرهاب في فترة السبعينيات ، و لا سيما حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان و التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية و الأكراد و الأرمن و المنظمات التركية المناهظة للسلطة المركزية في تركيا[11].

من ناحية أخرى وجدت تركيا في الكيان الصهيوني مدخلا مهما لتحسين أدائها الإقتصادي و رفع العجز الذي لحق به،أين تزايد الدين الخارجي لتركيا من 49 مليار دولار سنة 1991 إلى نحو 93 مليار دولار سنة 1996 ، و الذي انعكس بدوره على إرتفاع العجز في الموازنة التركية الى نحو 129 ترليون – كل 67 الف ليرة تساوي دولار واحد بأسعار 1997 ، وإلى زيادةالتضخم بنسبة 120 بالمئة و تفاقم أزمة البطالة و انخفاض معدل دخل الفرد من 3004 دولار إلى 2193 دولار سنويا [12]. فباعتبارها الحليف الأول للولايات المتحدة الامريكية مما يساعدها في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولي للحصول على قروض جديدة من خلال الضغط الذي تمارسه اللوبيات اليهودية في أمريكا وأوروبا .

اما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية التي دفعت تركيا إلى الإرتباط المتزايد مع إسرائيل فتتعلق أساس بتوترات العلاقات السورية التركية ، بشقها الكردي و مخاوفها من المسار السوري – الإسرائيلي في إيطار عملية السلام الذي يفسره تقدير خبراء إستراتيجيين أمريكيين في أوت 1997 بتخوف تركيا من أنها قد ترغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب و إسرائيل على الدخول في مفاوضات مع جيرانها السوريين و العراقيين على مشكلة المياه التي تستخدمها حاليا كورقة ظغط في تعاملاتها معهم . ما أدى بهاإلى دخولها في تعاون عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها ، لأن هذا التعاون قد يزيد من تعقيدات الوصول إلى حل سلمي مرتقب[13]

إن الأمر الملفت للنظر أن التحالف الاستراتيجي التركي . الاسرائيلي و التحسن في الوضع التركي في مفاوضاته مع دول الاتحاد الاوروبي قد تزامن مع فترة حكم أبو الاحزاب الإسلامية في تركيا نجم الدين أربكان الذي كانت أفكاره تنحصر حول عودة تركيا إلى جذورها الإسلامية و الاتجاه شرقا ، من خلال إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية و منظمة التعاون و الدفاع المشترك للدول الإسلامية او ما يوصف بالناتو الإسلامي ، إضافة

إلى منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية و سوق إقتصادية مشتركة ، و وحدة نقدية بينها بتعميم الدينار الإسلامي ، بالإضافة إلى إقامة صندوق نقد إسلامي مع معارضته لفكرة الإنطمام الى الإتحاد الاوروبي . غير أن البعض يرجع ذلك إلى كون هذه القرارات جاءت نتيجة لإشتراكه في إيطار الحكومة الإئتلافية مع حزب علماني – حزب الوطن الأم – و كذا دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الداخلية و الخارجية باعتبارها حامية للعلمانية ، هذا الدور الذي تقوم به من خلال سيطرتها على مجلس الأمن القومي أعلى هيئة حاكمة فعليا .[14] حيث تسعى المؤسسة العسكرية من وراء هذا الإرتباط إلىدحظ و معالجة الظغط المرتبط بالمنظمات الكردية و الإسلامية و اليسارية عن طريق الإستفادة من الخبرات العسكرية و التقنية الإسرائيلية ، و كذا وضع حد لصعود التيار الإسلامي في الداخل ، حيث سعت من خلال ارتباطها هذا إلى تأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة و فرض هذا الواقع على الإسلاميين الذين يصعب عليهم تغييره أو تحديه ، و هذا بدليل ما قاله رئيس الأركان العامة التركية إسماعيل قارادي في اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في 26-02-1998 : أن قرارات المجلس في العام الماضي ضد حكومة حزب الرفاه الإسلامية لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فقط بل أن الأصوليين مازالوا يمثلون التهديد الرئيسي للدولة العلمانية. .[15]

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو : كيف نفسر استمرار التقارب التركي . الإسرائيلي في فترة حكم حزب العدالة و التنمية ذات المرجعية الاسلامية رغم تكوينه للحكومة بصورة منفردة بعد حصوله على الأغلبية في الإنتخابات البرلمانية سنة 2002 ، و كذا تحييده للمؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية بعد مجموعة من التعديلات الدستورية التي مست هذه الأخيرة في إيطار الإصلاحات السياسية لتحقيق الديموقراطية الغربية ، و التي قللت من وزنها و دورها في الحياة السياسية الداخلية و الخارجية التركية ؟

يمكن أن نرجع ذلك إلى الإرث الذي ورثته حكومة العدالة و التنمية من علاقات مع إسرائيل وصلت إلى حد الشراكة الإستراتيجية التي وصفها البروفيسور اليهودي افرايم عنبار المدير السابق لمركز بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية سنة 2001 فيما يلي: يمكننا ان نسمي العلاقة الحالية بين تركيا و إسرائيل بالشراكة الإستراتيجية لكونها تعكس تقاربا في الرؤى بخصوص مدى واسع من القضايا العالمية و الإقليمية ، فالدولتان

تتقاسمان قلقا متماثلا اتجاه سوريا ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل و تمدد الأصولية الإسلامية و قلقا بخصوص السياسات العدائية من إيران و العراق ، و على المستوى العالمي فإنهما يبديان توجها قويا مواليا للولايات المتحدة الأمريكية و له علاقات مع أوروبا ، و يشكان كذلك في المخططات الروسية .

رغم الأهمية الكبيرة التي احتلتها القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية لحزب العدالة و التنمية و المواقف المناهظة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة بداية من حادثة اغتيال الشيخ أحمد ياسين سنة 2004 ، حرب جويلية 2006 ، العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 ، و جانفي 2009 ، و أفريل 2011 و الحادثة الشهيرة التي وقعت بين أردوغان و شيمون بيريز في ملتقى دافوس الإقتصادي العالمي في 29 جانفي 2009 و حادثة سفينة الحرية في 30 ماي 2010 . إلا أنه و في ظل استمرار وجود المبررات السالفة الذكر ، فإن التقارب بين الطرفين استمر خاصة خلال العهدة الاولى لحكم العدالة و التنمية اين تم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين سنة 2004 و التي بموجبها تزود تركيا اسرائيل ب 50 مليون متر مكعب من المياه.[16]

إن مواقف و خطابات حزب العدالة و التنمية من الصراع العربي . الإسرائيلي و في مقدمته القضية الفلسطينية التي جاءت منتقدة و ضد السياسة الإسرائيلية ، لا تعني بالضرورة أن تركيا تعادي إسرائيل أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما بالشكل الذي يجعل علاقاتها الجديدة مع العرب بديلا لعلاقاتها مع إسرائيل ، بل يمكن القول أن تركيا تسعى الى تحويل علاقاتها مع إسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقاتها بالمحيط العربي ، و ذلك من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين الطرفين و اتباع سياسة متوازنة تقوم على الإنخراط الفعال في سير الأحداث ، و الدليل على ذلك استمرار التعاون التركي الإسرائيلي العسكري إلى يومنا هذا ، و الذي يتم من خلال 60 معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن و التعاون العسكري و التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب وفي مجال الإستخبارات و الصناعات العسكرية والمناورات العسكرية المشتركة و توريد ونقل السلاح ، حيث تحتل تركيا المرتبة الثانية من حيث إستيراد الأسلحة من إسرائيل بعدالولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط و الغاز و الكهرباء و المياه من ميناء جيحن التركي إلى عسقلان إلى

إيلات ومنها الى جنوب آسيا.[17] ما يفسر الأهمية البالغة لإسرائيل لدى الدوائر السياسية التركية باختلافاتها الإديولوجية بين علمانية و اسلامية .

ثالثا : الغزو الأمريكي للعراق 2003

تهيأت مرة أخرى الأسباب و الفرص أمام صانع القرار السياسي في تركيا من خلال الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، الذي تزامن مع السعي التركي للإنفتاح على العالم العربي باعتبار أنالتوجه نحو الغرب و السياسة الخارجية ذات التوجه الواحد لم يحقق لها مصالحها الوطنية ، كما تزامن هذا الحدث مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية التي ترى ضرورة الإنفتاح على عدة عوالم و في جميع الإتجاهات التي يمثل الوطن العربي جزء مهم منه لاستعادة المكانة الجيوإستراتيجية التي تراجعت مع نهاية الحرب الباردة ، و العمل على الإنتقال من دور السد الذي لعبته أثناء الحرب الباردة إلى الدور المركزي و الفاعل في الأحداث الإقليمية و الدولية . و على هذا الأساس سعت في هذه الفترة إلى العمل على تحقيق التقارب مع الدول العربية من ناحية للظغط من جديد على الإتحاد الأوروبي لتؤكد لهأنها تمتلك البدائل المناسبة في حال استمر في تعنته في قضية قبول ملفها ، خاصة و أن الجانب التركي يدرك تمام الإدراك أن الغرب لا يريد التفريط فيه باعتباره يمثل حاجز حدودي يفصلها عن منطقة الشرق الأوسط التي تشهد صراعات و حروب بمختلف أشكالها و من ناحية أخرى فأن التوجه التركي الجديد يسعى إلى إيجادأسواق خارجيةلتسويق منتجاتها الزراعية و الصناعية التي شهدت نموا كبيرا في ظل المشاريع الضخمة التي تم تشييدها على ضفاف نهري الدجلة و الفرات، خاصة و أن عدم قبولها في الإتحاد الأوروبي شكل حاجزا أمام ولوج سلعهاإلى أسواقه.

جاء موقف البرلمان التركي لتأكيد هذا التوجه الجديد أين امتنععن التصويت لفائدة انتشار القوات الأمريكية تمهيدا لفتح جبهة ثانية خلال غزوها للعراق [18] ، بل و سبق هذا القرار عقد ندوة مغلقة في أنقرة قبل الغزو في ديسمبر 2002 لخبراء من دول جوار العراق لبحث الوضع الإستراتيجي و مآلات الحرب في حال وقوعها [19] حيث حاول المسؤولون الأتراك إبتكارآلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية و إيران سميت مؤتمر دول جوار العراق[20]كانت لتركيا أسباب و دوافع أدت بها إلى اتخاذ هذا الموقف الذي جاءمطابقا للموقف العربي من احتلال العراق و موازنا للتأثير الإيراني المتصاعد في المنطقة العربية ، حيث ان الحسابات الأمنية المحلية و الإقليمية المتعلقة بالنتائج التي سيسفر

عنها هذا الغزو و التي ستؤدي إلى سيادة حالة من الفوضى و عدم الإستقرار في المنطقة كلها ، و تفكيك العراق الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق ما قد يؤثر على أكراد تركيا ،هذا ما كان واضحا في تصريح رئيس الأركان التركي أزكوك الذي قال : ان هذه الحرب ليست حربا تركية و لن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور : إعلان إنفصال كردي في العراق أو خروج عدد كبير للسكان شمال العراق و تعرض عدد كبير من الناس لمذابح من طرف النظام الحاكم أو تعرض المدن التركية لهجمات[21]و هي التي مازالت مئالات حرب الخليج الثانية 1991 عالقة في أذهانها ، بعدالوضع الذي آل إليه العراق إثر تدمير قوته العسكرية جراء تدخل القوى الدولية بحجة حماية الأكراد بعد التدفق الهائل لموجات الهجرة الكردية عبر الحدود إلى تركيا و إيران لتحقيق منطقة الملاذ الأمن الأمر الذي تمخض عنه حظر الطيران العراقي التحليق فوق المنطقة الواقعة شمالي خط عرض 32 ، ما أدى بالحكومة العراقية بسحب موظفيها من كل الإدارات العاملة في كردستان بعد صدور قرار مجلس الأمن 688 . واستغل الأكراد هذا الفراغ القانوني و السياسي و الإداري لوضع أرضية جديدة لإنشاء إدارة كردية مستقلة من الجبهة الكردستانية كسلطة أمر واقع التي بادرت بإجراء أول إنتخابات نيابية حرة لانتخاب ممثلي الشعب في المناطق الكردية في 19 ماي 1992 ، و على إثرها إنتخب مجلس ولائي كردستاني ، و ألفت الحكومة الأولى في الإقليم في 5 ماي 1992 ، و بعد مرور خمسة أشهر على تشكيل البرلمان أقر بإجماع أعضائه كردستان إقليما فيديراليا ضمن الدولة العراقية.[22]

ساهمت هذهالتجربة التاريخية في إحداث تقاربا كبيرا بين تركيا و سوريا بعد أن كانت العلاقة بين البلدين على شفى حفرة من إندلاع حرب بينهما ، حيث وصلت العلاقة بينهما إلى حد عالي من التنسيق و التعاون ، فكما كان موقف البلدين منسجم اتجاه الغزو الأمريكي أين أدان رئيسي البلدين هذا الغزو ، فإن مخاوف البلدين من النتائج السلبية للغزو وما يترتب عليه من إنشاء دولة كردية في شمال العراق وانتقالها إلى البلدين في ظل الدعم الأمريكي للأكراد أدت بالطرفين إلى تغيير سياستهما اتجاه بعضهما البعض [23].

لم يمنع الموقف التركي تطور الوضع الكردي في العراق باعتبار أن الإطاحة بحكم صدام حسين في 2003 حقق مكاسب دستورية و سياسية للأكراد على الساحة السياسية عبر قانون ادارة الدولة للمرحلة الإنتقالية سنة 2004 و الدستور العراقي سنة 2005 و

الإعتراف بإقليم كردستان كيانا ذو شخصية قانونية ، إضافة إلى تقلد الأكراد مناصب حساسة و رفيعة في الحكومة العراقية الجديدة.[24]إلا أنه ساهم في إحداث تقارب تركي . عربي عموما و خليجي خصوصا نتيجة لسيطرة الطائفة الشيعية على السلطة في العراق الذي أدى إلى تنامي النفوذ و التأثير الإيراني فيه ،ما أثار حفيظة الدول الخليجية السنية خاصة العربية السعودية من امتداد هذا التأثير إلى الأقلية الشيعية لديها في المحافظات الشرقية الغنية بالنفط ، ما دفع بهذه الدول إلى التقارب مع تركيا الذي تدعم بالمواقف التركية التي تتماشى مع الرؤى العربية فيما يخص قضاياها السياسية و الاقتصادية الأساسية . هذه الرؤية الخليجية قابلتها الرغبة التركية في تأمين إحتياجاتها النفطية إلى جانب سعيها لجذب الإستثمارات و رؤوس الأموال الخليجية ، إضافة إلى سعيها لإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، و في هذا الإطار وقع الطرفين التركي الخليجي على عدة إتفاقيات أمنية شملت مجالات مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و اتفتقيات في المجال العسكري بداية من سنة 2007 شملت قطر، العربية السعودية، البحرين و الإمارات العربية المتحدة و التي ترتكز في مجالات الصناعة العسكرية و التعليم و التدريب العسكري [25] .

رابعا : تركيا و ثورات الربيع العربي

سهل الموقف التركي من الغزو الامريكي للعراق من مهمة إنخراطها في السياسة الإقليمية العربية و حقق نجاحا لاستثماراتها السياسية، الإقتصادية و الثقافية في المنطقة العربية ، ما جعلها تتحول إلى طرف مركزي و فعال على أحداث المسرح العربي بعد الغياب الطويل و التهميش النسبي لهذه القضايا خلال العقود السابقة ، و قد شمل هذا الإستثمار المستويين الرسمي من الدول و الفاعلين من غير الدول مثل حركة المقاومة الفلسطينية حماس و حركة الاخوان المسلمين و حزب الله و كذا سياستها اتجاه إسرائيل التي أدت إلى إرتفاع شعبية تركيا لدى الأوسلط العربية .غير أن ما اصطلح عليه بأحداث الربيع العربي شكلت تحديات كبيرة لمبادئ السياسة الخارجية التركية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما كشفت عن التناقضات التي أصبحت تعيشها السياسة الخارجية التركية بعد عقد من الزمن ، تناقضات بين المصالح و المبادئ ، بين الأبعاد المعيارية و الأبعاد الواقعية ، ما دفع بها إلى إعادة تكييف دورها الإقليمي من أجل استغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها لها ، خصوصا بعد أن أكدت هذه الثورات أهمية

تركيا - الدور - و النموذج بالنسبة إلى دول المنطقة ، وذلك حفاظا على الإنجازات السياسية و الأمنية و الإقتصادية التي تم تحقيقها .

إذا كانت المبادئ و المصالح لم تختلف بالنسبة إلى أنقرة في السنوات الأولى لاندلاع هذه الثورات في كل من تونس و مصر ، خاصة و أن التغيير الذي طرأ في هاتان الدولتان لن يؤثر على الوضع الداخلي و الخارجي التركي ، بعد التراجع الذي شهده الدور المصري الإقليمي الذي خفف من حدة التنافس الإستراتيجي الضمني بين البلدين ، إضافة إلى حقيقة أن تركيا ليس لها إستثمارات واسعة في مصر ما لم يؤثر على دعمها للثورة في مصر . إلا أنخشيتها من تأثر إستثماراتها في ليبيا و التي قدرت فبل انطلاق الثورة ب 25 مليار دولار ، و 30ألف مواطن تركي مقيم في ليبيا ،إضافة إلى حضور مئات الشركتالتركية في السوق الليبية ، جعل منها تتعامل مع هذا الوضع بحذر شديد ،أين وقفت في بداية الأمر ضد التدخل العسكري الأطلسي ، لتشارك بعد ذلك في عمليات الحلف بعدما اعطى مجلس الأمن الدولي الضوء الأخضر لصالح التدخل العسكري في ليبيا [26].

كذالك الأمر بالنسبة إلى سوريا باعتبارها الدولة العربية المتاخمة لها و التي يجمع بينهما شريط حدودي بطول 877 كلم ، حيث يرتبط حرص تركيا على الإستقرار في الداخل السوري بتخوفاتها من تداعيات هذه الأزمة بملفاتها السياسية و الإجتماعية و شقيها العلوي و الكردي على الوضع الداخلي في تركيا ، و كذا خشيتها من إحتمال إنتقال عدوى الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة ، أو في حالة ما تطور الوضع إلى مواجهة عسكرية بين الغرب و النظام السوري مثل الحالة الليبية .غير أن تطورات الأحداث و وفقا لحسابات صانع القرار التركي الذي رأى في ميل الكفة لصالح المعارضة السورية جعل من الموقف التركي يتجه إلى دعمهالهذه الاخيرة عى حسابالنظام السوري ، و كنتيجة لموقفها هذا خسرت إستثمارها الجيواستراتيجي في سوريا بعد التطور الكبير في العلاقات بين الطرفين التي وصلت إلى حد التعاون الإستراتيجي نظرا لأهمية البوابة السياسية و الإقتصادية السورية للولوج إلى الوطن العربي .

إن تركيا بتوجهها الجديد و انفتاحها على المنطقة العربية إنما تسعى إلى تحقيق سياستها الأوروبية من خلال أداء الدور الأمريكي في المنطقة و ذلك بتسلم ملافات المنطقة بدلا عن القوى العظمى ، ما يجعل من هذا التوجه معاد في ثوب الصداقة ، فهي بذلك تستغل العرب من خلال وقوفها إلى جانب قضاياهم الأساسية ، ما يجعلها تمارس نوع

جديد من الوصاية و الهيمنة لأجل تحسين وضعها في مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي سواء من خلال الظغط على إسرائيل لتقديم المزيد لمصالح تركيا في الملفين الأوروبي و الكردي ، أو من خلال التقارب مع سوريا و إيران لإرسال إشارات إلى الإتحاد الأوروبي بأن لها خيارات لأحلاف إقليمية بديلة ، ما من شأنه تحسين وضعها في المفاوضات المتعثرة من ناحية ، و من ناحية أخرى تسعى إلى إبراز أهميتها في المنطقة و مدى إمكانية إستفادة الإتحاد الأوروبي منها لتعزيز دوره عالميا . فالمنطق السياسي يقول ان تحقيق المصالح الحيوية التركية و في مقدمتها الإظمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يمكن تحقيقها من خلال التقارب مع سوريا و إيران .

الخاتمة:

إن تحقيق المصلحة الوطنية هو حق مشروع لكل الدول ، فهو الأساس في بقائها و أمنها ، غير أن السبل إلى تحقيقها هي التي من شأنها أن تؤثر على العلاقات الخارجية على المدى البعيد ، باعتبار أن الأوضاع الدولية و الإقليمية في تغير مستمر. فمن خلال ما تقدم يتبين لنا أن المشكل لايتعلق بتركيا التي وضعت إستراتيجيتها الخاصة و وفرت لها كل العوامل لتنفيذها عملا على تحقيق مصلحتها الوطنية ، بقدر ما هو مرتبط بالدول العربية ذاتها التي انسلخت من دورها التاريخي معطلة بذلك كل عوامل النجاح و التطور لديهم من موقع إستراتيجي و ثروات طبيعية و طاقة بشرية هائلة . ما يستوجب عليها السعي الى استعادة دورها و موقعها في النظامين الإقليمي و الدولي الذي بدوره سيؤدي إلى إرساءأرضية سليمة و متوازنة و متكافئة في علاقاتهم مع الأتراك أو غير الأتراك بما يحقق مصالح كل طرف في إيطار الإحترام المتبادل .و لتحقيق ذلك و للخروج من الحالة الإنحدارية التي يعيشها وللوقوف أمام المشاريع الدولية و الإقليمية التي ترسم و تهيئ في المنطقة العربية لابد من إعادة النواة العربية حول دولة عربية محورية مثل مصر أو العربية السعودية . إضافة إلى الحاجة الملحة لإستراتيجية إصلاح شاملة لمعالجة الإختلالات البنيوية و الهيكلية في إقتصادياتها ، و العمل على إيجاد حلول للنزاعات العربية – العربية بعيدا عن الإملاآت الخارجية ، و تعزيز و تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك التي أنشات لغرض تحقيق الوحدة و التكامل العربي و التي من خلالها تبرز كقوة إقليمية لها مكانتها و دورها الفعال في المحافل الإقليمية و الدولية من خلال توحيد المواقف العربية اتجاه القضايا العربية الكبرى في مقدمتها القضية الفلسطينية .

الهوامش:

[1] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثبق ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص ص 30. 31 .

[2] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثبق ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص ص 30. 31 .

[3]احمد القيسي ، النظام السياسي في تركيا ، من خلال الرابط التالي :

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2017_01_19!12_06_44_PM.pdf تمت زيارة الموقع بتاريخ 05-2018-08

[4]فيليب روبنس ، تركيا و الشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الابحاث ، ط 1 ، 1994 ، ص ص 34 . 35 .

[5]عبد الوهاب بكر ، تركيا و الصراع العربي الاسرائيلي ، في العلاقات العربية التركية ، ج1 ، معهد البحوث و الدراسات العربية و المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، 1991 ، ص 303 .

[6]محمود علي الداؤود ، احاديث عن الخليج ، وزارة الثقافة و الاعلام ، بغداد ، ط2، ص 22.

[7]دراسة عماد الضميري ، تركيا و الشرق الاوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002 ، ص ص 103 . 104

[8]فيليب روبنس ،تركيا و الشرق الاوسط،ترجمة ميخائيل خوري ، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الابحاث ، دمشق، 1993 . .، ص ص 100 . 104

[9]نفس المرجع، ص 99 .

[10]Pierre rasoux ,quelavenirpour le coupleturkie – israil , politiqueetrqngere , 01,2010 , p 26

[11]عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا و الكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 15 ، 2002 ، ص 153

[12]عوني عبد الرحمن السبعاوي ، نفس المرجع ، ص 156

[13]عماد الصميري ، مرجع سابق ، ص 110

[14]لقاء مكي ، تركيا صراع الهوية ، الجزيرة نت للبحوث و الدراسات ، اكتوبر 2006 ، ، ص 75 .

[15]عوني عبد الرحمن السبعاوي ، مرجع سابق، ص 156

[16]Pierre rasoux ، مرجع سابق ، ص 30

[17]ايمان دني ، الدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، 2014 ، ص 159 .

[18]ميشال نوفل ، تركيا في العالم العربي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، الغدد 92 ، 2012 ، ص 35

[19]بولنت اراس و اخرون ، التحول التركي اتجاه المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ط1 ، عمان 2012 ، ص ص 36 – 37

[20]ميشال نوفل ، نفس المرجع ، ص 35

[21]ايمان دني ، مرجع سابق ، ص 138- 139

[22]سمير العيطة و اخرون ، العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، الدوحة ، قطر ، 2012، ص ص 181 . 182

[23]ايمان دني ، مرجع سابق ، ص 142

[24]قراءة في كتاب مسالة اكراد سوريا ، من خلال الرابط :قراءة . في . كتاب http://www.alraafed.com/2016/06/20 تمت زيارة الموقع بتاريخ 72- 01 -2018

[25]التعاون الاستراتيجي التركي – الخليجي : المظاهر و الابعاد ، من خلال الرابط

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3671:2016-03-06-09-50-50&Itemid=172&option=com_content تمت زيارة الموقع بتاريخ 21-05-2017

[26]bayrambalci, le revearabe de la turquie brise par la crisesyrienne, lesetudes du ceri , centre d etudes et de recherches internationales, n 188, novembre 2012, p 15